

اقتصاد

مجلس جديد يستبعد ٣ أعضاء برئاسة وزير المالية... والسماح خارجاً

رئيس الحكومة يصح الخلل في مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين.. بانتظار محاسبة المخالفين

محمد راكان مصطفى

في مجلس إدارتها بالتزامن مع عضويته في مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين. وكان وزير المالية قد صرح له «الوطن» منذ أيام بأنه سيقدم إعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين، ويأته سوف يتم بموجبه تعيين وزير المالية مأمون حمدان رئيساً للمجلس ومديراً عاماً لهيئة الإشراف على التأمين عمار ناصر آغا نائباً، وضم المجلس بعضويته مجموعة من الأكاديميين من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق هم الدكتور علي كنعان والدكتور رياض عبد الرؤوف والدكتور نضال العربية، ومن كلية الحقوق الدكتور بسام شيخ العشرة، وكل من الدكتور غسان بارودي خير أمين متقاعدًا وعبد المجيد خولف خير أمين متقاعدًا ومديراً عاماً لهيئة الإشراف على التمويل العقاري غسان فاكياني.

وبذلك تم استبعاد ثلاثة أعضاء من المجلس السابق، هم الدكتور هيثم الطاس والدكتور طارق عكاش ومهند السمان الذي يشغل منصب رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين والمدير العام لشركة الثقة الخاصة للتأمين وكان عضواً



الفلاحون باعوا الحكومة ٣٩٠ ألف طن قمح ٨٨٪ منها من الحسكة

مدير الحبوب له «الوطن»:

٢٠٠٠ طن قمح إلى حلب خلال ١٠ أيام

عبد الهادي شباط

نحو ١٥٠ ألف طن من القمح الروسي حيث حددت شروط القرض سعر المليون ١٦٢٢ يورو. وفيما يخص حلب أكد الحميدان أن المؤسسة استطاعت إيصال نحو ٢٠٠٠ طن من القمح إلى حلب خلال الأيام العشرة الأخيرة بهدف ترميم وتعزير مخازنها من مادة القمح وأن المؤسسة تعمل على تأمين وتغطية كل احتياجات المحافظات ودعم مخازنها وتحقيق الاستقرار والتوازن في هذه المخازين.

وحول عمليات تسويق المحصول الحالي أفاد المدير بأنها شبه متوقفة في معظم المحافظات باستثناء دمشق فما زال هناك توريد كميات محدودة وبذلك تكون المؤسسة شبه منتهية من تسويق المحصول لهذا العام حيث بلغ إجمالي الكميات التي وردها الفلاحون للمؤسسة ٣٩٠ ألف طن منها ٣٤٣ ألف طن من محافظة الحسكة وحدها وهو ما يمثل نحو ٨٨٪ من إجمالي المحصول منوهاً أن المؤسسة مستعدة ببيع مراكزها لتسويق أي كمية من القمح وعدم رفض كمية تصل إلى مراكزها مهما كانت بسيطة وأن الكميات التي تم استلامها قامت للجان المحددة ليتسنى تشديدها وحفظها بعيداً عن المؤثرات المناخية وغيرها.

كشفت مدير عام مؤسسة الحبوب ماجد الحميدان له «الوطن» عن وصول باخرة يوم أمس محملة بـ ٢٧ ألف طن من القمح الروسي مبيناً أن هذه الكمية تندرج ضمن العقد الضامن الذي يشمل على تأمين ٧٠٠ ألف طن من القمح بقيمة ١٠٥ آلاف ليرة لكل طن واصل إلى مستودعات ومراكز المؤسسة حيث بلغت الكميات المستلمة من هذا العقد ٤٢٠ ألف طن يضاف إليها الكمية الحالية ليصبح إجمالي الكميات بحدود ٤٥٠ ألف طن. وفي السياق نفسه أكد الحميدان أنه من المتوقع أن يصل ٢٩ ألف طن من القمح الروسي أيضاً لكن ضمن العقد الأخير الذي وقعته المؤسسة ويشتمل على تأمين ٢٠٠ ألف طن حيث بين العقد أنه لا بد من تأمين ٥٠ ألف طن كل ١٦ يوماً بدءاً من تاريخ تبليغ الجهة المنفذة للعقد بفتح الاعتماد المستندي وحول قدرة المؤسسة على تأمين جميع الاحتياجات من مادة القمح أوضح أن هناك مخزوناً كافياً وحيداً لدى المؤسسة وهي تسعى لدعم هذا المخزون وتعزيره بشكل مستمر عبر إبرام العديد من العقود واستيراد كميات إضافية من القمح ومنها العقد المتوقع توقيعها خلال الأيام القليلة والتي يتضمن تأمين وجلب

خميس يلتقي وفداً اقتصادياً إيرانياً لتفعيل التبادل التجاري

الوطن

إيران بالوقوف إلى جانب الأشقاء السوريين في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك من خلال مساهمة الشركات الإيرانية في دعم التنمية الاقتصادية وتفعيل التبادل التجاري بما يخدم مصلحة البلدين.

هذا وقد بدأ أعضاء الوفدين الاقتصادي والفني السوري الإيراني اجتماعاتهم برئاسة أمين عام مجلس الوزراء الدكتور محمد العموري ومدير عام شركة الاستثمار الخارجي في وزارة الاقتصاد والمالية الإيراني فرهاد زركري لوضع الآليات التنفيذية للاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين البلدين في مجالات الاقتصاد والنفط والثروة المعدنية والاتصالات والزراعة والصناعة والمعادن والمالية.

حضر اللقاء سفير جمهورية إيران الإسلامية في دمشق علي رضا شيباني وسفير الجمهورية العربية السورية في طهران الدكتور عدنان محمود وأعضاء الوفدين الفني السوري والإيراني.

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة حريصة على تطوير التعاون الاقتصادي بين سورية وإيران وذلك خلال استقباله وفداً اقتصادياً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة معاون وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية فرهاد زركري، ما يسهم في تعزيز الصمود الاقتصادي، لافتاً إلى أن سورية قيادة وشعباً ماضية في مكافحة الإرهاب بفضل القيادة الحكيمة للرئيس بشار الأسد وصمود وتضحيات الجيش العربي السوري، إضافة إلى دعم ومساعدة الأصدقاء وخاصة في إيران.

من جانبه اعتبر رئيس الوفد الإيراني أن سورية تقف في خط المواجهة الأول للإرهاب وأن إيران مستمرة بدعم الشعب السوري سياسياً واقتصادياً حتى تحقيق النصر وعودة التعافي والأمن إلى هذا البلد الخير، مؤكداً رغبة

«الكهرباء» تسحب ألف طن فيول يومياً من مخزونها للحفاظ على وضع التقنين الحالي!

وخاصة أنه يجري نقل مادة الفيول عبر الشاحنات والصحاريح، بينما يتم توجيه كميات الغاز المتاحة نحو محطات المنطقة الجنوبية وخاصة محطتي الدبر والناصرية التي تعمل على الغاز. وفي مؤسسة التوزيع أوضح المدير العام مصطفى شخاني له «الوطن» أن وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها تعمل جاهدة بالتنسيق مع وزارة النفط لزيادة كميات الوقود اللازمة ولاسيما الفيول الواردة إلى محطات التوليد لزيادة كميات الطاقة الكهربائية المولدة، مبيناً أن الظروف المناخية الحالية وارتفاع درجات الحرارة إلى حدود غير مسبوقة أثرت بشكل سلبي في ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية بسبب لجوء المواطنين إلى تشغيل أجهزة التكييف المتوافرة لديهم كما أثرت مردود مجموعات التوليد حيث انخفض إنتاجها أثناء النهار.

ونوه أنه رغم ذلك استطاعت الوزارة المحافظة على برامج التقنين كما هي عبر تشغيل المزيد من محطات التوليد واستهلاك كميات فيول إضافية بهدف مواجهة آثار ارتفاع درجات الحرارة الحاصلة.



الطاقة الكهربائية بشكل متوازن وعادل حيث يتم الحفاظ على توازن في ساعات التقنين بين كل من منطقة الساحل والمنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية حيث يتم توجيه معظم كميات الفيول المتاحة إلى محطات التوليد في المنطقة الساحلية بسبب صعوبة وصول معظم الكميات إلى المناطق الداخلية والجنوبية

التدفقة بالشكل المطلوب وهو ما يدفع المواطن نحو استخدام الكهرباء رغم أنها مكلفة وغير مجدية. وبالعودة مع مصدرينا إلى الأرقام ومعرفة الحاجة من مادة الفيول في حال أردنا الوصول إلى حالة تقنين «صرفي» عدم وجود تقنين أوضح رشيد ومقن لتغطية الاحتياجات من

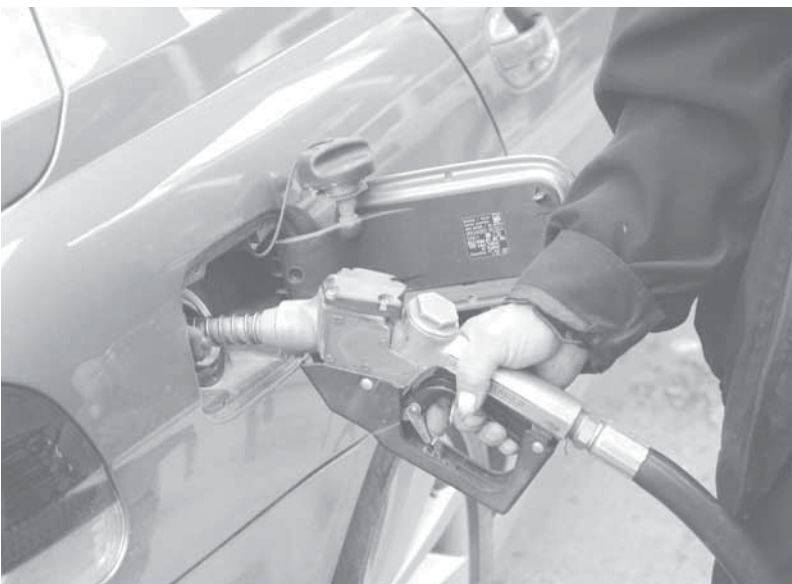
الوطن

كشفت مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء له «الوطن» أن إجمالي الاحتياجات اليومية من مادة الفيول في الوزارة تصل إلى نحو ٦٥٠٠ طن يومياً بينما إجمالي ما يتم توريده خلال الأيام الأخيرة قرابة ٣٥٠٠ طن يومياً من مادة الفيول ولكي تحافظ الوزارة على الاستقرار في تأمين كميات الطاقة المطلوبة يومياً وخاصة لجهة تحقيق استقرار في حالة التقنين الحالية على مختلف شبكات التوزيع فإنه يتم استهلاك نحو ألف طن يومياً من مخزون مادة الفيول لدعم الواردات اليومية من المادة وهو يعكس ما تسعى إليه الوزارة نحو تعزيز مخزونها من مادة الفيول وبعمق استعداداً لفترة الزروة في الطلب على الطاقة خلال فصل الشتاء القادم حيث تسجل حالة الطلب انخفاضاً نسبياً خلال فصل الخريف بسبب اعتدال درجات الحرارة والمناخ بشكل عام ثم يعود الطلب ليرتفع وبلغ ذروته مع فصل الشتاء خاصة مع توجه شريحة واسعة من المواطنين للتدفئة على الطاقة الكهربائية بسبب عدم توافر البدائل الأخرى والأساسية في عملية

البطاقة الذكية ليست «ذكية»

المتاجرة والازدحام من علامات «الذكاء»

عبير صيموعة



سبيل المثال تم في شهر تموز الماضي تسليم كمية ١,٩٤٣,١٢٠ مليون لتر من البنزين لأنليات تحصل لوحات لا تعود محافظة السويداء وتحمل البطاقة الذكية مقابل كمية ٢,٨٤١,٤٦٣ مليون ليرة لأنليات تحصل لوحات عائدة لمحافظة السويداء، الأمر الذي يؤكد بأن الكميات المسلمة لأنليات من خارج المحافظة كبيرة جداً وبالتالي هناك نغرات في إجراءات تسجيل الأنليات العائدة لخارج المحافظة، كما أكدت الشركة أنه يتم حالياً توزيع الكميات عبر استخدام البطاقة الذكية من دون التدقيق على رقم الآلية التي تحصل على المادة فضلاً عن تسليم البطاقة له آلاف و٨٠٣ درجات مرخصة وغير مرخصة مع

عدم وجود إجراء دقيق يضمن وجود هذه الدرجات فعلاً. إلا أن مكتب التنمية في المحافظة وعلى لسان مديره كمال مزهر أكد أن مسوغات شركة تكامل حول أزمة البنزين وما تمت الإشارة إليه حول سيارات تحمل نمره دمشق بأن أصحابها غير متواجدين في المحافظة غير دقيق لأنه وفي هذه الظروف التي تواجه البلاد هناك الكثير من أبناء المحافظة القاطنون في دمشق وريفها عادوا إلى السويداء وسياراتهم لا تحمل نمره السويداء إضافة إلى الوافدين إليها من جميع المحافظات. أما ما يتعلق بالدرجات النارية المرخصة وغير المرخصة فقد تم إعطاء البطاقة الذكية

القلاع: البضائع المحلية بحاجة إلى الكثير من العوامل حتى تتصف بالجودة المطلوبة

جمعية الجودة: لا دافع لدى الحكومة لتطبيق أنظمة الجودة بشكل متكامل

الوطن

الصناعات من صعوبة توسيع أسواقها وولوج أسواق جديدة الأمر الذي لا يتحقق إلا باعتماد أنظمة الجودة العالية المعروفة والتي أجمعت عليها أكثر من ثمانين دولة وأسستها ١٥٣ خبيراً في العالم ويستخدمها نحو ١,٢ مليون مستخدم في العالم منذ العام ١٩٨٧ وقامت بالإصرار الخاص للعام ٢٠١٥ وقد قامت بتعديل ميثاقها العام وأضافت عشرة بنود لتتوافق مع أنظمة الإدارات المختلفة في العالم على اعتبار أن أنظمة الجودة تحقق النهوض لمختلف المؤسسات وأدخلت كذلك مفهوم تحديد المخاطر والبيئة المؤثرة على الأعمال للوقاية من هذه المخاطر قائلاً: لا توجد شركة خاسرة وإنما إدارة فاشلة مستعينة بالمقولة اليابانية التي مفادها أن الخطأ لؤلؤة نادرة تستحق أن تبحث عنها وبالقدرة بما يسود لدينا من مفاهيم فإن العقليّة القائمة لدينا تخاف من الأخطاء وتداربها وتقوم بالتعمية والتغطية عليها لتتفاد في حين في اليابان يبحثون عن هذه الأخطاء لحلها. من جانبه أشار مدير خدمات الجودة السياحية في وزارة السياحة زهير ارضوملي إلى غياب بعض المتطلبات التي تمكن معظم المؤسسات الصناعية من أخذ الاعتمادية في الجودة بسبب غياب المكونات الرئيسية للسلعة المنتجة محلياً، وكشف عن رغبة العديد من أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية والسياحية بالحصول على الاعتمادية لمنتجاتهم خلال هذه الفترة بعد عودتها إلى ممارسة نشاطاتها وأعمالها في بعض المناطق بشكل اعتيادي في مختلف المجالات الأمر الذي دفع بالعديد من تقنينين إلى تفعيل عمل لجنة الاعتمادية وخاصة للفعاليات التي تعتمد على التصدير وتتمتع برخص منتجاتها وكلفها قياساً بدول الجوار حيث تسعى هذه الفعاليات إلى التصدير وجذب الاستثمارات والبحث عن الزبائن وبالتالي التسويق والبيع التي تحتاج كلها كعناصر إلى الاعتمادية في الجودة.

أكد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع خلال ندوة الأربعة التجاري عن الجودة أمس أن موضوع الجودة لا يهتم به المعبون بالشكل اللازم وهم جعلوه خلف ظهرهم والخشير من المنشآت وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية اشغلتها بالأحداث الجارية والآثار الناتجة عن الأزمة بعد توقف الأعمال بخسرة الورش والمعامل والمصانع والمهن عن ممارسة أعمالها. وأضاف القلاع: إن المصانع السورية تفقر للكثير من العوامل والعناصر المساعدة في اعتماد أنظمة الجودة مشيراً إلى أن البضائع تأتي من مصدرينا أساسيين وهما بضائع الإنتاج المحلي والبضائع المستوردة، موضحاً أن البضائع المحلية بحاجة إلى الكثير من العوامل حتى تتصف بالجودة المطلوبة وهي ترتبط بشكل وثيق بإنجاز الأمن والاستقرار في حين تحتاج البضائع المستوردة إلى قيام الوزارة المختصة والجمعيات الأهلية بممارسة دورها في حماية المستهلك والتي سوف تساهم من خلال هذه الأنوار إلى رفع مستوى الجودة حيث تلعب هنا القدرة الشرائية دوراً أساسياً في الحاليتين.

بدوره بين عضو الجمعية العلمية السورية للجودة هاني العلي غياب الدافع لدى الحكومة لتطبيق أنظمة الجودة بشكل متكامل حيث قامت بانتقاء ثلاثة من هذه الأنظمة لتطبيقها على المؤسسات مشيراً إلى أن سورية فقيرة بالبنية التحتية للجودة وبصعوبة تطبيق أنظمة الجودة بسبب التكاليف ومقاومة التغيير من العاملين. وبين أن معظم الصناعات السورية تفقر لمكونات الجودة المطلوبة ومنها ما يتم تصدير بضائعها إلى دول الجوار حيث تعاني بعض